الرواية وأثرها في حفظ السنة النبوية

تاريخ تسلّم البحث ٢٠٠٢/٤/٢٢ تاريخ قبوله للنشر ٢٠٠٣/٢/٤

محمد عويضة*

Abstract

The prophetic Sunnah is totally Wahy and it has a central place in Islam and therefor it is preserved. The prophet, peace be upon him, has chosen the narration style to transmit and preserve it.

The Sunnah scholars have elaborated on the reasons of why the prophet,peace be upon him, has not chosen writing to preserve the Sunnah and whether this was a negative aspect or not.

This paper discusses this particular aspect. The present research has shown that the choice of the narration style to preserve the sunnah was deliberate and it has had positive results. The narration style is more relevant and suitable to the Sunnah as the Sunnah is very extensive and is mostly practical. The Muslims have innovated many special discpilines to preserve the Sunnah; these efforts have resulted in extensive geniune scientific wealth in the discplines of "Isnad" and Critical Analysis of competence and aultarity of narrators.

ملخّص

السنة النبوية وحي كلها، ولها مكانتها في الإسلام وهي كلها محفوظة لذلك، وقد اختار النبي صلى الله عليه وسلم أسلوب الرواية وسيلة لحفظها ونقلها، وقد تكلم المصنفون كثيراً عن أسباب عدم اعتماد النبي صلى الله عليه وسلم للكتابة وسيلة لحفظ السنة، وهل كانت هذه سلبية بالنسبة لحفظ السنة؟

وهذا البحث يناقش هذه المسألة، وقد بيّن الباحث أن اختيار الرواية كان اختياراً نبوياً مقصوداً كان له آثار إيجابية في حفظ السنة، وأنه الأسلوب الأقرب إلى السنة من حيث سعتها وطبيعتها العملية في معظمها، وبين الباحث هذه الآثار الإيجابية.

فقد اجتهد المسلمون في حفظها ونقلها، كما ظهرت جملة من العلوم ساهمت في حفظ السنة، ونتج عن ذلك كله ثروة علمية هائلة في مجال الإسناد والرّجال وقواعد النقد.

تمهيد:

للسنة النبوية مكانة عظيمة في الإسلام، الذي جعل الإيمان برسالة محمد صلى الله عليه وسلم شطر الإيمان، وهي المصدر الثاني بعد القرآن الكريم، وهي بيانه

* عميد كلية الشريعة، جامعة الزرقاء الأهلية.

وترجمانه، وهي في غالبها التطبيق العملي لأحكامه[١]، وبها تتحقق القدوة والأسوة بالرسول صلى الله عليه وسلم. وهي لهذا كله وحي قال الله تعالى: «وما ينطق عن الهوى إن هو إلا وحي يوحى»[٢].

ولمّا كانت السنة النبوية بهذه المكانة فلا بد من أن تكون محفوظة، ولقد تيسر لها من دواعي الحفظ وأسبابه ما لم يتسير لكلام أحد من البشر.

وللحفظ وسائل وأدوات كثيرة، عرف العرب منها الكتابة والرواية، وكان جل اعتمادهم على الرواية.

وقد اختار النبي صلى الله عليه وسلم الرواية لتكون وسيلة لحفظها، في حين اعتمد الكتابة مع الرواية وسيلة لحفظ القرآن الكريم.

ولابد أن يكون هذا الاختيار لصالح حفظ السنة النبوية، وهو الأنسب لها ما دام الرسول الله صلى الله عليه وسلم هو الذي اختاره. وتكلم كثيرون قديماً وحديثاً عن سبب عدم كتابة الحديث، وكان جل ما أوردوه توفيقاً بين النصوص التي نهت عن الكتابة والتي أذنت بها، أو تبريراً لعدم اعتماد الكتابة، ولم أقف على من تناول هذه المسألة بنظرة إيجابية تتحدث عن الآثار الإيجابية لاعتماد الرسول صلى الله عليه وسلم للرواية دون الكتابة في هذه المرحلة، مع أن الدكتور محمد عجاج الخطيب قد تناول حال السنة في مرحلة ما قبل التدوين[٣].

ومن هنا كان هذا البحث الذي أتناول فيه بإيجابية فضل الرواية على السنة والآثار التي ترتبت على اعتمادها دون الكتابة وسيلة لحفظ السنة في المرحلة الأولى. علماً بأن العلماء أجمعوا في نهاية القرن الأول على اعتماد الكتابة في زمن عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه[٤].

وقد اعتمدت في هذا البحث أسلوب الاستقراء والنقد والتحليل حيث جمعت الآراء الواردة وناقشتها وقمت بنقدها وتحليلها واعتماد ما قام الدليل على إثباته.

وجعلته في مقدمة وثلاثة مباحث وخاتمة كما يأتي:

١. المقدمة.

٢. المبحث الأول: السنة النبوية بين الكتابة والرواية.

٣. المبحث الثاني: اعتماد الرواية وسيلة لحفظ السنة النبوية.

٤. المبحث الثالث: دور الرواية في حفظ السنة النبوية.

٥. الخاتمــة.

هذا جهدي في خدمة السنة المشرفة، فإن أصبت فمن فضل ربي وإن أخطأت فأستغفره سبحانه، إنه هو الغفور الرحيم.

المبحث الأول: السنة النبوية بين الكتابة والرواية

أولاً: الكتابة عند العرب:

وُصف العرب في القرآن والسنة بأنهم أمة أُميّة[٥]، كما وُصف الرسول صلى الله عليه وسلم بذلك[٦] لكن هذا لا يعني بحال أن العرب لم يعرفوا القراءة والكتابة، فقد كان فيهم الكتاب في الجاهلية، كما كان هناك تعليم للقراءة والكتابة عندهم قبل الإسلام وفي صدر الإسلام، وأمرُ كُتّاب الوحي من الشهرة بمكان.

وقد غالى بعض الناس في وصف كثرة الكتابة عند العرب، كما غالى آخرون في عدم وجودها أو قلتها، والذي نرجحه أنها كانت موجودة، لكنها لم تكن كثيرة[٧].

والذين يريدون أن يوظفوا هذا الكلام وذاك لتفسير النهي النبوي عن كتابة الأحاديث قد بالغوا في ذلك.

والنبي صلى الله عليه وسلم نهى عن كتابة الأحاديث، كما أنه أذن بكتابتها، والمعوَّل عليه أنه مع الأذن بالكتابة كان التوجيه لاعتماد الرواية، لما لها من خصوصية تناسب الحديث النبوي، ولما لها من آثار على السنة النبوية المطهرة، وهذا ما نريد أن نقف عليه في هذا البحث.

ثانياً: ما ورد عن النبي صلى الله عليه وسلم في النهي عن كتابة السنة[٨].

١. ورد عن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن كتابة الحديث، وذلك في الحديث الذي أخرجه الإمام مسلم عن أبي سعيد الخدري قال: قال رسول الله صلى

الله عليه وسلم: «لا تكتبوا عني، ومن كتب عني غير القرآن فليمحه»[٩]. وهذا الحديث أصل في هذا الباب أو هو أصح ما ورد في النهي عن الكتابة.

٢. كما روى أبو سعيد الخدري هذا الحديث بمعناه فقال: «جهدنا بالنبي صلى الله عليه وسلم أن يأذن لنا في الكتاب فأبى» وفي رواية قال: «استأذنا النبي صلى الله عليه وسلم في الكتابة فلم يأذن لنا»[١٠].

٣. ما رواه أبو هريرة قال: خرج علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم ونحن نكتب الحديث فقال: «ما هذا الذي تكتبون» قلنا: أحاديث نسمعها منك، قال: «كتاب غير كتاب الله؟ أتدرون ما ضل الأمم قبلكم إلا بما اكتتبوا من الكتب مع كتاب الله تعالى»[١١].

ثالثاً: ما ورد في الإذن بالكتابة:[١٢]

١. حديث عبد الله بن عمرو بن العاص قال: كنت أكتب كل شيء أسمعه من رسول الله صلى الله عليه وسلم، أريد حفظه فنهتني قريش، وقالوا: تكتب كل شيء سمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم، ورسول الله صلى الله عليه وسلم بشر يتكلم في الغضب والرضا، فأمسكت عن الكتاب، فذكرت ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم فأومأ بإصبعه إلى فيه وقال: «اكتب فو الذي نفسي بيده ما خرج منه إلا حق»[١٣].

٢. حديث أبي هريرة أن رسول اله صلى الله عليه وسلم خطب في الناس عام الفتح فقام رجل من أهل اليمين يقال له أبو شاه، فقال: يا رسول الله، اكتبوا لي فقال: «اكتبوا لأبي شاه».[١٤]

٣. حديث ابن عباس أنه قال: لما اشتد بالنبي صلى الله عليه وسلم وجعه قال «ايتوني بكتاب اكتب لكم كتاباً لا تضلوا بعده» قال عمر: إن النبي صلى الله عليه وسلم غلبه الوجع، وعندنا كتاب الله حسبنا، فاختلفوا وكثر اللغط. قال : «قوموا عني ولا ينبغي عندي التنازع»[١٥].

٤. ما رواه مصنفو الحديث وكُتَّاب السيرة مما اشتهر عن النبي صلى الله عليه وسلم من أنه كتب الى الملوك في زمانه كتباً يدعوهم فيها إلى الإسلام.[١٦]

٥. ما روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه كتب كتاب الصدقات والديات والفرائض والسنن لعمرو بن حزام.[١٧]

٦. ما رواه أبو هريرة قال: «ما من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم أحد أكثر حديثا عنه مني إلا ما كان من عبد الله بن عمرو فإنه كان يكتب ولا أكتب»[١٨].

٧. حديث أبي هريرة أن رجلاً من الأنصار كان يشهد حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم فلا يحفظه، فيسأل أبا هريرة فيحدثه، ثم شكا قلة حفظه إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال له النبي صلى الله عليه وسلم «استعن على حفظك بيمينك»[١٩].

٨. حديث رافع بن خديج قال: قلنا يا رسول الله: إنا نسمع منك أشياء أفنكتبها؟ قال: «اكتبوا ولا حرج»[٢٠].

٩. حديث أنس قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «قيِّدوا العلم بالكتاب»[٢١].

رابعاً: الجمع بين النصوص التي تنهي عن الكتابة والتي تأذن بها:

تناقل العلماء هذه المسألة في القديم والحديث، وتكررت فيها أقوال يحتاج بعضها إلى نقاش، فمنهم من ذكر أن حديث أبي سعيد الخدري موقوف عليه، وهذا ادعاء لا يصح، فقد رواه الإمام مسلم في صحيحه مرفوعاً كما بينّا، ومنهم من قال إن النهي منسوخ وذهب إلى هذا كثيرون[٢٢] ومنهم من قال النهي عزيمة والإذن رخصة كما عبر عن ذلك الخطيب[٢٣] على أن كثيراً من المصنفين حاولوا أن يبرروا هذا النهي، فقالوا: لئلا ينشغل المسلمون عن القرآن الكريم[٢٤] وهذا القول أظنه وجيهاً ولعله السبب الرئيس، لكن معظم المصنفين ذكروا سبباً آخر وهو مخافة اختلاط السنة بالقرآن، وهذا السبب يثير تساؤلاً كبيراً وفيه إشكال، إذ كيف لا يفرِّق المسلمون وهم في هذه المرحلة من العرب بين القرآن المعجز ببيانه وأسلوبه، وبين كلام النبي صلى الله عليه وسلم؟

وأظن أن هذه المقولة عارية عن الصحة و تشكك الناس في إعجاز القرآن الكريم، وتميّزه عن كلام البشر، وحري بنا أن نرد هذه المقولة. وقد حاول بعضهم أن يحملها على بعض المسلمين حديثي الدخول في الإسلام، لأنهم لمّا يتشربوا القرآن

بعد، وهذا أيضاً غير مقبول، وكيف نقبله ونحن نقول إن القرآن كلام الله المعجز، الذي تحدى الله العرب وغيرهم أن يأتوا بمثله، ثم يقال إن النبي صلى الله عليه وسلم يخشى أن يختلط كلامه بالقرآن الكريم؟ وإذا وقع شيء من ذلك فإنه نادر لا يقاس عليه، ولا يحتج به، ولا يختلط الأمر بسببه على المسلمين، إذ سرعان ما يظهر ويُصوَّب لمن وقع في مثل هذا الوهم، وهذا مثل أن يخطئ أحد الصحابة في تلاوة آية فيصوبه الآخرون، أو أن يخطئ في حديث فيصوبه الآخرون، وحاول بعضهم أن يحمل النهي على اجتماع السنة والقرآن في كتاب واحد، وهذا مقبول لأنه حينئذ يكون بمعنى الانشغال عن القرآن.

فخلاصة ما أذهب إليه و أرجحه أن النهي إنما كان لعدم إشغال المسلمين عن القرآن في هذه المرحلة المبكرة من الدعوة الإسلامية، وليس من المقبول القول بأن النهي إنما كان مخافة اختلاط السنة بالقرآن، لما يترتب على ذلك من إشكال يمس المعجزة القرآنية، وكثرة تداول هذا الرأي في المصنفات لا تجعله محل قبول، لأن آفة المصنفين التقليد ونقل بعضهم عن بعض، هذا وقد جمع الخطيب البغدادي ما رآه علة للنهي في الأسباب التالية:

١. خوف الانكباب على غير القرآن.

٢. خوف الاتكال على الكتاب وترك الحفظ.

٣. وخوف صيران العلم إلى غير أهله[٢٥].

خامساً: واقع السنة بين النهي عن الكتابة والإذن بها:

عرفنا مما سبق أن هناك إذناً بالكتابة في عصر النبوة لبعض الصحابة، أو في بعض الحالات على الرغم من وجود النهي عن الكتابة، وقد استمر الحال في عصر الصحابة رضي الله عنهم يعتمدون على الرواية، لكن بشيء من الزيادة في الكتابة، فكان جماعة من الصحابة لا يكتبون الحديث، ويمنعون أحداً من أن يكتب عنهم منهم أبو بكر وعمر وعلي وابن مسعود وزيد بن ثابت وأبو هريرة وابن عباس وأبو سعيد الخدري وأبن عمر وأبو موسى الأشعري وغيرهم[٢٦].

كما كان جماعة من الصحابة يكتبون الحديث ويسمحون بالكتابة عنهم ويحثون

على الكتابة منهم عائشة والحسن بن علي ومعاوية وروايات لاحقة عن علي وابن مسعود وأبي هريرة وعبد الله بن عمرو بن العاص والبراء بن عازب وأنس بن مالك[٢٧]، وكلما تقدم بهم الزمان زادت نسبة الذين يكتبون، مع الإبقاء على الاعتماد العام للرواية، حيث رجع بعض الصحابة عن النهي عن الكتابة إلى السماح بها وممارستها كابن مسعود وأبي سعيد الخدري وأبي هريرة وغيرهم[٢٨] وجماعة من التابعين. ولعل من أوضح الأمثلة على ذلك أن أبا بكر أراد أن يجمع السنة فدون شيئاً منها ثم عدل عن ذلك وحرقه[٢٩]، كما أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه استشار الصحابة في تدوين السنة، واستخار الله شهراً كاملاً، ثم عدل عن ذلك[٣٠] ..وهكذا سار كبار التابعين في أواخر عصر الصحابة فحافظوا على اعتماد الرواية، مع وجود الكتابة، وزيادة استخدامها[٣١] حتى أمر الخليفة عمر بن عبد العزيز بتدوين السنة[٣٢] وكان هذا الأمر بمثابة الأذن الرسمي بالكتابة. هذا الإذن الذي أنهى النهي عن الكتابة لانتفاء أسبابه، ويمثل هذا الأمر بداية عصر التدوين، وأنا أطلق عليه اسم عصر التدوين الأول، تمييزاً له عن عصر التدوين الذي استقرت فيه السنة النبوية في المدونات، وبناء على هذا التحديد فإنني أذهب إلى أن عصر الرواية الأول ينتهي بنهاية العصر الهجري الأول أو نهاية عصر الصحابة رضي الله عنهم وهكذا يجد الدارس لمسألة كتابة السنة في عصر الرواية أن الكتابة سارت جنباً إلى جنب مع الرواية منذ عصر النبي صلى الله عليه وسلم حتى عصر التدوين الأول في زمن عمر بن عبد العزيز، وعندئذ أجمع المسلمون، على جواز الكتابة بل على استحبابها ولا يبعد وجوبها[٣٣].

المبحث الثاني: اعتماد الرواية وسيلة لحفظ السنة

السنة النبوية وحي كلها، وهي بيان القرآن ومكملته، فهي لذلك محفوظة بحفظ الله لكتابه ولرسالة الإسلام، إذ بعدم حفظها يتعطل القرآن عن غايته، لأنه يصير بلا بيان يحدد مراده. ورسالة الإسلام محفوظة لأنها الرسالة الخاتمة فهي حجة الله على العباد، وإذا لم يتم حفظ السنة فإنها ستتعرض للنقص، فلا تكتمل بها الحجة، والله عز وجل يقول: «اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتي ورضيت لكم الإسلام ديناً»[٣٤] ويقول عز وجل «وما كنا معذبين حتى نبعث رسولاً».[٣٥]

وقد بين ابن حزم رحمه الله أن السنة محفوظة من قِبَل الأمة بمجموعها، لا

يتصور ضياع شيء منها، وأن من يزعم أن شيئاً من السنة قد ضاع فإنما ينسب النقص إلى الدين، والله تعالى قد شهد بكمال الدين وتمامه وحفظه[٣٦].

وإذا تقرر كون السنة محفوظة، فإن الناظر إلى ما تيسر للسنة من دواعي الحفظ يقف واقعياً على هذه الحقيقة، فقد توافر للسنة النبوية من أسباب الحفظ ما لم يتيسر لكلام أحد من البشر، يتمثل هذا في طريقة النبي صلى الله عليه وسلم في التحديث، وأنه كان يتخول أصحابه بالموعظة مخافة السآمة عليهم[٣٧]، وأنه كان قليل الحديث، وكان بطيء الكلام، وكان يكرر ثلاثاً، تقول السيدة عائشة رضي الله عنها «إن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يكن يسرد الحديث كسردكم كان يحدث حديثا لو عده العاد لأحصاه»[٣٨].

وكان النبي صلى الله عليه وسلم ظاهراً بين أصحابه، مخالطاً لهم غير محجوب عنهم، كما أن أصحابه كانوا شديدي الحب له والتعلق به والحرص على التلقي عنه[٣٩]، فمنهم من كان منقطعاً لملازمته، ومنهم من كان كثير المرافقة له، ومنهم من كان يتناوب مع جاره حضور مجلس الرسول صلى الله عليه وسلم[٤٠].

وأصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم كلهم من العرب إلا عدداً يسيراً لا يتجاوز أصابع اليد الواحدة، والعرب معروفون بقوة الحافظة، نقلوا بالرواية كل أخبارهم وأيامهم وأسفارهم وأنسابهم.

فقد توافر للسنة في عصر النبوة منهج نبوي في التحديث يساعد على حفظها وصحابة حريصون عليها، وقريحة تتسم بقوة الحفظ وإتقانه.

أما في عصر الصحابة رضي الله عنهم، فقد حرص الصحابة على السنة واجتهدوا في حفظها، فكانوا يتواصون بالتقليل من الرواية، وأخذوا يتثبتون في نسبة أي حديث إلى النبي صلى الله عليه وسلم، فإذا كان معروفاً شائعاً فيهم قبلوه، وإذا ارتابوا طلبوا الدليل من شاهد أو يمين[٤١]، وما كان الناس يكذبون كما نقل ابن حجر عن البراء وأنس وغيرهم[٤٢].

وبعد استشهاد عثمان رضي الله عنه عام ٣٥هـ بدأوا يطلبون الإسناد، قال محمد بن سيرين «لم يكونوا يسألون عن الإسناد، فلما وقعت الفتنة، قالوا سمّوا لنا

رجالكم. ينظر إلى أهل السنة فيؤخذ حديثهم، و ينظر إلى أهل البدع فلا يؤخذ حديثهم»[٤٣].

كما ظهرت الرحلة في طلب الحديث، وقد أحدث هذان العاملان حركة علمية واسعة بحثاً عن الإسناد، والتعرف على رجاله وتحصيلاً للحديث من أفواه العلماء.

وكانت ثمرة هذه الحركة العلمية ظهور بدايات جملة من العلوم كعلم الرجال وعلم الجرح والتعديل وعلم مصطلح الحديث في حركة نقدية تهدف إلى صيانة الحديث النبوي من أن يخالطه ما ليس منه، مما لا تصح نسبّته إلى النبي صلى الله عليه وسلم.

استمر الحال كذلك، اعتماداً على الرواية،مع اليسير الذي ينمو مع الأيام من الكتابة، ونمو العلوم الحديثية، حتى بدأ عصر التدوين بأمر الخليفة عمر بن عبد العزيز كما سبق ذكره، وهو العصر الأول للتدوين، وذلك بنهاية عصر الصحابة وكبار التابعين.

هذه بعض وسائل الحفظ التي تيسرت للسنة النبوية في القرن الأول الهجري، وللحفظ وسائل وطرق كثيرة، بعضها رئيس وبعضها ثانوي، وقد عرف الناس قديماً طريقتين رئيسيتين: الرواية والكتابة، ولكل طريق منهما وسائل ثانوية مساعدة كالذي أشرنا إليه فيما سبق.

وعرفنا أن السنة النبوية قد نقلت لنا في عصر الرواية بالطريقتين معاً بالرواية وبالكتابة، لكن الاعتماد الأكبر كان على الرواية، والكتابة كانت قليلة، وكانت تزداد مع تقدم الأيام.

وإذا كان النبي صلى الله عليه وسلم قد اختار بشكل رئيس أن تحفظ السنة بالرواية ونهى عن كتابة غير القرآن بشكل عام، فإن هذا الاختيار النبوي الكريم، هو أولاً خيرٌ للسنة، لأنه اختيار النبي صلى الله عليه وسلم وهو المعصوم الذي يوحى إليه، و الذي لا ينطق عن الهوى، وهو خير للسنة ثانياً لما فيه من خصائص تتناسب مع طبيعة السنة، وهو خير ثالثاً لما له من الآثار النافعة للسنة النبوية كما سنرى.

والذين يتكلمون عن نقل السنة بالرواية دون الكتابة بروح اعتذارية سلبية

مخطئون أولاً لغفلتهم عن هذه الأسباب،ومخطئون ثانياً وهم يتناسون أن كثيراً من السنة كتب في هذه المرحلة، لكن بجهود فردية من الصحابة والتابعين.

لهذا فأنا أرجح أن اختيار النبي صلى الله عليه وسلم لأسلوب الرواية كان مراداً لذاته ومقصوداً، ولم يكن لقلة من يكتبون أو بسبب صعوبة ذلك، ويكفي هنا أن نذكر أن عدد كتاب الوحي كان يزيد على الأربعين، وهذا عدد كبير، كان من الممكن أن يكلفوا جميعاً أو بعضهم بكتابة السنة النبوية، مع ملاحظة أن القرآن كان ينزل منجماً فلا ينشغل هؤلاء الكتاب إلا دقائق كل عدة أيام، كما أن السنة كما عرفنا كانت تصدر عن النبي صلى الله عليه وسلم متفرقة وفي المناسبات وبكلام موجز قليل.

إن أسلوب نقل السنة بالرواية أسلوب علمي موثوق، لا يقل أهمية عن الكتابة، مع ملاحظة ما كان عليه الصحابة من قوة في الحافظة، وحرص على السنة، وما فتئ الناس قديماً وحديثاً يتناقلون الأخبار والروايات والمعلومات بالرواية.

وطبيعة الرواية للسنة النبوية تحمل عناصر الوثوق بها، ففي حال النبي صلى الله عليه وسلم، كان جمع من الناس يسمعونه أو يرونه فينقلون عنه، فإذا أخطأ أحدهم فإن الآخرين يصوبونه، ولاحقاً إذا وقع خطأ في رواية كانت الروايات الأخرى تصوبه.

ومن ناحية أخرى فإن أسلوب الحفظ بالرواية يناسب السنة النبوية أكثر من الكتابة، فطبيعتها العملية تجعلها تحتاج إلى التطبيق والعمل، وتنتشر من خلال ذلك أكثر مما تحتاج الى مجرد الكتابة والحفظ في طيات الكتب.

والناظر في تعريف السنة النبوية يدرك ذلك بجلاء، فالسنة النبوية هي كل ما صدر عن النبي صلى الله عليه وسلم من قول أو فعل أو تقرير أو صفة أو سيرة، فهي في مجملها أفعال وتقريرات وصفات وخصائص، وسيرة حياة، تنقل بالرواية العملية، أكثر من كونها مجرد نصوص وأقوال تحفظ بالكتابة والتدوين.

وبناء على طبيعة السنة النبوية هذه ندرك أن صلاة النبي صلى الله عليه وسلم تناقلها ويتناقلها ملايين المسلمين، تحفظ وتوثق بهذا النقل العملي أو الرواية العملية

أكثر مما لو كانت مجرد نص مكتوب في كتاب.

والعلماء يقررون أن العمل بالحديث أحد أوجه التصحيح له، وهو لا يقل مكانة عن التصحيح على أساس قوة السند، بل يجعله كثير من العلماء من قبيل الشهرة والتواتر، وهذا مسلك آخر من مسالك التصحيح للأخبار أقوى من مسلك التصحيح على أساس السند(٤٤) ومن هنا فإننا نجد الإمام الترمذي في أحكامه على الحديث في جامعة يذكر إن كان عليه العمل عند العلماء، أو ليس عليه العمل، ويَعُدُّ هذا أحد أوجه الحكم على الحديث عنده(٤٥).

ومذهب الامام مالك بن أنس رحمه الله في اعتبار عمل أهل المدينة من الشهرة بمكان، وهو يتنزل على هذا المعنى الذي نحن بصدده.

ثم إن السنة النبوية من حيث حجمها أكبر من القرآن وأوسع وأكثر تفصيلات وفروعاً، ولو اعتمد أسلوب الكتابة لحفظها في العصر الأول، لما أُتيح لها أن تُعرف وتنشر بين الناس، فكان أسلوب الرواية أفضل لحفظها بانتشارها بين الناس.

المبحث الثالث: دور الرواية في حفظ السنة النبوية

إن اعتماد الرواية أسلوباً لحفظ السنة النبوية إنما كان اختياراً نبويا مقصوداً لما له من فوائد وآثار في حفظ السنة وصيانتها، ولم يكن اضطرارياً لعدم توافر الكتاب أو قلةَ وسائل الكتابة كما ذهب بعضهم، ولا مخافة على القرآن من أن يختلط بالسنة كما عرفنا، وإذا كان هناك سبب احترازي مقبول من الأسباب التي ذكرها معظم المصنفين فهو عدم إشغال الناس عن القرآن، وحتى هذا السبب لا يقبل على إطلاقه، وكيف يقبل وفي السنة بيان للقرآن، كما فيها التطبيق العملي لأوامره، وفيها التمام والإكمال لأحكامه وتوجيهاته، فلا يعقل والحالة هذه أن نستغني عن السنة، إنما المراد بذلك ما في السنة من قصص وسير، لا ما فيها من عقائد وأحكام، وقد فهم الإمام الدارمي هذا المعنى وحمل نهي عمر رضي الله عنه للصحابة عن إشغال الناس بالأخبار على القصص و المغازي والسيِّر لا على ما في السنة من عقائد وأحكام(٤٦).

ويؤيد ذلك أن الناس بفطرتهم يحبون القصص والمغازي والسير بما فيها من

أحداث وبطولات، وإذا كانت هذه الأخبار مهمة، لكن الأهم منها أن ينصرف الناس إلى كتاب يتلونه ويتدارسونه، من أن ينشغلوا بهذه الروايات والأخبار عنه.

وسنحاول في هذا المبحث أن نقف على أهم الآثار والفوائد التي تحققت للسنة النبوية من خلال اعتماد أسلوب الرواية وسيلة لحفظها في العصر الأول وهي كما يأتي:

١. حفز الأمة لبذل الجهد في حفظ السنة وعدم الركون للمكتوب:

الصحابة ومن بعدهم من المسلمين يعلمون قدْر السنة وقيمتها، فهم حريصون عليها وعلى حفظها، فلو كانت السنة مدونة في الكتب لاطمأنّ المسلمون إلى سلامتها من الضياع، وقعدوا عن بذل الجهد في حفظها(٤٧).

أما عندما اعتمد أسلوب الرواية، فإنه كان حافزاً للصحابة والمسلمين من بعدهم أن يحرصوا على تبليغها وسماعها وتناقلها خوفاً عليها من الضياع، وحرصاً على أداء واجب البلاغ وعدم كتمان العلم.

وبهذا شعر الصحابة ومن بعدهم بأن عليهم مسؤولية جسيمة تجاه السنة، فكانوا يحرصون على تبليغها وتعليمها للناس، فقد ورد عن كثير من الصحابة رضي الله عنهم أنهم حتى وهم يحتضرون للموت، يبلغون الأحاديث، ويصرحون بإنهم إنما حدّثوا بذلك مخافة كتمان العلم.

وبرز هذا بشكل واضح في الأحاديث التي أمر النبي صلى الله عليه وسلم بعدم إبلاغها للناس كحديث معاذ في عدم تبليغ الناس حديث من قال لا إله إلا الله دخل الجنة لئلا يتكلوا، وبلّغ الحديث وهو يحتضر تأثماً من كتمان العلم(٤٨).

وإذا كانت هذه حال الأحاديث التي طلب النبي صلى الله عليه وسلم كتمانها مؤقتاً في مرحلة النشأة والتأسيس، فكيف بالأحاديث التي هي لتبليغ الناس وتعليمهم.

وقد بين النبي صلى الله عليه وسلم لأصحابه هذا المعنى وفرض على العلماء أن يعلموا الناس كما فرض على الناس أن يتعلموا من العلماء. والأحاديث في الحض على العلم والتبليغ كثيرة منها قوله صلى الله عليه وسلم: «نضّر الله امرأ

سمع منا حديثاً فحفظه حتى يبلغه غيره، فرب حامل فقه إلى من هو أفقه منه، ورب حامل فقه وليس بفقيه».(٤٩)

وقال في حجة الوداع: «ليبلغ الشاهد الغائب، فإن الشاهد عسى أن يبلغ من هو أوعى منه..»(٥٠) وقوله عليه الصلاة والسلام: «بلغوا عني ولو آية»(٥١)

وكان عليه الصلاة والسلام يعلِّم الوافدين عليه القرآن والسنة ويوصيهم أن يحفظوا عنه ويبلغوه فقد قال لوفد عبد القيس «احفظوهن واخبروهن من وراءكم»(٥٢) وقال لوفد آخر «ارجعوا إلى قومكم فعلموهم»(٥٣).

وبعد أن أورد الأعظمي عدداً من الروايات عن حرص الصحابة على التلقي والتبليغ قال «والذي يهمنا هنا من هذه الحادثة هو حرص الصحابة على تبليغ الغائبين الكتاب والسنة، وحرص الغائبين على تعلم ما فاتهم بهذا الطريق»(٥٤).

وكان الصحابي أو التابعي يسافر من بلد إلى آخر من أجل أن يتأكد من صحة حفظه لحديث سمعه، أو من أجل طلب سماع حديث. وهذا ما عُرف بالرحلة في طلب الحديث، وقد صنَّف الخطيب البغدادي في ذلك كتاباً(٥٥)، وهذا أثر آخر من آثار اعتماد الرواية سنتحدث عنه لاحقاً(٥٦).

وقد استمرت الأمة في الحفاظ على نقل السنة بأسلوب الرواية حتى بعد التدوين واعتماد الكتابة، كنوع من التقليد العلمي والشرعي حافظت عليه الأمة الإسلامية وعُرفت به، وذلك لما له من دور في نشر السنة بين الناس كما سنرى ذلك فيما بعد. بل إن هذا الأسلوب في التعليم الشفاهي بقيت الأمة محافظة عليه حتى عندما أصبح العلماء يستخدمون الكتب، فلابد من تلقي الكتب مشافهة من أفواه العلماء، ولا عبرة بعلم يؤخذ من الكتاب بلا شيخ يؤخذ عنه مشافهة. وهذا التقليد ما يزال باقياً في العالم بعدم اعتماد أسلوب التعلم بالمراسلة والانتساب، وحتى إذا اعتمد لدى البعض فإنه لا يصل إلى مستوى العلم بالالتحاق بالجامعات والأخذ مباشرة عن أساتذتها.

٢. انتشار السنة بالحرص على تبليغها وتعليمها للناس:

كان لاعتماد أسلوب الرواية أثر واضح في انتشار السنة بين المسلمين سواء بسبب طبيعتها العملية في معظمها، أو بسبب اعتماد أسلوب الرواية فإنها انتشرت

بين المسلمين انتشاراً واسعاً لم يتيسر لسنة أي نبي ولا لعلم من العلوم.

وذلك لأن أسلوب الرواية بطبيعته يحتاج إلى رُواة ويحتاج كذلك إلى من يُروى إليهم، كما يحتاج الى لقاء بين الراوي والمبغين.

يقول الدكتور الأعظمي «في ضوء دراستنا للأحاديث المشار إليها، وطرق تفرع أسانيدها نستطيع أن نقول: «إن الظاهرة العامة في رواية كثير من الأحاديث النبوية في القرن الثاني هي وجود رواة منتشرين في كافة أقطار العالم الإسلامي آنذاك، مع وجود فواصل مكانية بعيدة»(٥٧).

وبسبب اعتماد الرواية كان هذا الانتشار الواسع للسنة بين المسلمين، وهذا الانتشار ضمانة علمية موثوقة في حفظ السنة وسلامتها، فصار الحديث الواحد بذلك مروياً عن كثرة من الرواة، ومتداولاً بين أبناء الأمة الاسلامية، وفي معظم أقطارها، وهذه علامة على الصحة والصدق تفيد في الثبوت أكثر مما تفيد الصحة المعتمدة على وجود الحديث في كتاب، أو وجوده بسند صحيح.

ومن الأمور المقررة عند العلماء أن أعلى درجات الصحة والثبوت في نقل الأخبار هي فيما تواتر نقله، وهذا الانتشار للسنة قد يصل حد التواتر اللفظي في بعض الأحاديث، والمعنوي في كثير منها، وقد يبقى في درجة الشهرة التي لا تصل إلى حد التواتر، وهذه الشهرة ما كانت لتتحقق لو كان أسلوب نقلها يعتمد على الكتابة فحسب، وإنما نشأت هذه الثمرة عن اعتماد أسلوب الرواية.

وبعد دراسة ضافية وملاحظة دقيقة خلص الدكتور الأعظمي إلى هذه النتيجة فقال:

«لقد تبين لنا بوضوح في ضوء دراستنا في الباب السابع، فإن وجود عدد كثير من الرواة من مختلف المناطق، وجهود العلماء المختصين المستمرة في كافة الأدوار المتعاقبة للكشف عن الأخطاء التي قد تنجم في رواية الأحاديث قللت بل كادت تقضي على إمكانية وضع الأسانيد»(٥٨).

٣. العمل بها وتيسيرها للتنفيذ:

إن أسلوب الرواية يفيد أكثر من أسلوب الكتابة في تمكين السنة من التطبيق

العملي، وييسر هذا الجانب أكثر، كما أن طبيعة السنة العملية يجعلها أحوج إلى هذا الأسلوب من غيره من أساليب الحفظ.

فعندما تنقل السنة بالرواية فإنها ستذيع وتنتشر بين الناس أكثر، وهذا في النتيجة يمكّن المسلمين من تطبيقها، أما أسلوب الكتابة وحده فإنه يجعل السنة محفوظة في الكتب، يُرجع إليها عند الحاجة، وسيكون المراجعون للسنة قلائل خاصة في عصر الصحابة يوم أن كان القُرّاء قليلون، ثم إن طبيعة الناس أن يتثاقلوا عن مراجعة الكتب، بخلاف المروي، فإنه يُلقى إليهم أينما كانوا بلا جهد ولا عناء.

كما أن نقل الأمور العملية بالرواية والعمل أيسر بكثير من نقلها بالقراءة والكتابة، فقد نقلت صلاة النبي صلى الله عليه وسلم مثلاً إلى عشرات الألوف من الصحابة رواية وعملاً بيسر كبير وانتشر ذلك انتشاراً سريعاً، لا يتيسر بهذا الحجم ولا بهذه السرعة لو كان النقل عن طريق الكتابة، ويقال مثل ذلك عن حج النبي صلى الله عليه وسلم وجهاده وهديه في الطعام والشراب واللباس والكلام وفي غزواته وسيرته وسائر أموره العملية صلى الله عليه وسلم.

ومن هنا فإن النبي صلى الله عليه وسلم كان يحرص على تعليم الوافدين إليه ليتعلموا الإسلام بأن يجعلهم يعيشون في بيوت الصحابة وفي المسجد ليشاهدوا ويسمعوا ويعايشوا النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه، ثم يكلفهم عندما يرجعون إلى أقوامهم أن يبلغوا من وراءهم، فكانت الرواية والعمل يقترنان، كما أن السنة كانت تنقل رواية بهذه الطريقة العملية، فيضمن النبي صلى الله عليه وسلم بذلك سلامة النقل إلى من وراءهم، كما يضمن صحته وقد نقلوه عنه عملاً وتطبيقاً ومعايشة.

فهذا ضمام بن ثعلبه يأتي وافداً على النبي صلى الله عليه وسلم ويسأله ويقول أنا وافد بني ثعلبه، ويعود ليبلغ قومه الذين أوفدوه(٥٩).

وهؤلاء وفد عبد القيس ينزلون في المدينة فيعلمهم النبي صلى الله عليه وسلم ويعايشون الصحابة ثم يعودون إلى قومهم، وقد قال لهم النبي صلى الله عليه وسلم: «احفظوهن وأبلغوهن من وراءكم»(٦٠).

وهذا مالك بن الحويرث وجماعة من قومه يفدون على رسول الله صلى الله عليه وسلم في المدينة ويقيمون مدة ثم يقول لهم النبي صلى الله عليه وسلم «ارجعوا إلى أهليكم فأقيموا فيهم وعلموهم ومروهم..»[٦١]

ويترجم الإمام البخاري بهذا المعنى فيقول «باب وصاه النبي صلى الله عليه وسلم وفود العرب أن يبلغوا من وراءهم.قاله مالك بن الحويرث»[٦٢].

والنقل بالعمل أحد طرق التوثيق والثبوت للأخبار، يُعد في مرتبة أعلى من مجرد الكتابة أو حتى الرواية بالسند الصحيح، كما ذكرنا وبهذا يكون قد توافر للسنة النبوية الرواية بالسند، والرواية بالشهرة، والرواية بالعمل، وهذا كله إنما هو من ثمار اعتماد أسلوب الرواية دون الكتابة وحدها.

وإذا قارنّا وسائل الإثبات والتوثيق هذه بما تفيده الكتابة وحدها فلا شك أن هذا أوثق من مجرد الكتابة، فكم من الكتب شكك العلماء في صحتها ولم يثبتوها، وحتى لو اعتمدت الكتابة. فسيكون المعول عليه في ثبوتها ما هو مقرر في التحقيق العلمي من جمع النسخ المختلفة والمقارنة بينها، ونقدها نقداً خارجياً وداخلياً لأنها ستكون نسخاً متعددة ومختلفة، فلم يعد مجرد الكتابة وسيلة علمية كافية.

٤- المنهج العلمي الذي وضعه المحدثون لنقد الأخبار:

كان لاعتماد أسلوب الرواية في نقل السنة أثر عظيم في وضع منهج علمي لنقد الروايات، وهو الذي عرف باسم «علم مصطلح الحديث»، وهذا العلم تتفرد به الأمة الإسلامية بين الأمم، إذ تملك الأمم الأخرى منهجاً علمياً دقيقاً لنقد الأخبار، ولولا رواية الحديث لما وجد هذا العلم، وحقيق بالمسلمين أن يفخروا بالمنهجية العلمية التي يحققها هذا العلم[٦٣].

وإذا كان هذا العلم إنما وضع من أجل نقد روايات الحديث النبوي لتمييز صحيحها من ضعيفها، إلا أنه منهج علمي دقيق يمكن أن يستخدم في كل الأخبار من التاريخ والسير والآثار وسائر المنقولات.

والعلم كما يقولون إما عقلي يدّعيه عالِم فيحتاج إلى برهان حسب طبيعته، وإما نقلي يحتاج إلى إثبات صحة نقله. وقد انتشرت بين علماء الإسلام مقولة: إن كنت

ناقلاً فالصحة، أو كنت مدعياً فالدليل وهي تمثل المنهج العلمي الإسلامي، فعلم مصطلح الحديث على هذا يمثل نصف العلوم، ويخدم العلوم النقلية.

وفي هذا العلم الذي كان ثمرة من ثمار اعتماد أسلوب الرواية لحفظ السنة النبوية وضع المسلمون قواعد لنقد المتن، وأخرى لنقد السند، ووضعوا شروطاً لصحة الرواية تتعلق بالسند والمتن أجملوها في خمسة شروط هي: اتصال السند، عدالة الرواة، ضبط الرواة، الخلو من الشذوذ، الخلو من العلة الفادح.

وهم بهذه الشروط قد مارسوا ثلاثة اختبارات للرواية حتى تصح وتقبل:

الاختبار الأول: ويتعلق بحال الراوي من العدالة والضبط واتصال الرواية.

الاختبار الثاني: ويتعلق بمقارنة الرواية بغيرها من الروايات حتى تسلم من الشذوذ والمخالفة[٦٤].

الاختبار الثالث: وهو بمثابة اختبار شامل للرواية للتأكد من عدم وجود علة خفية فيها، وبهذا تكتشف أوهام الثقات.

كما حدد العلماء الشروط الواجب توافرها في الراوي حتى تقبل روايته، فأجملوها بالعدالة والضبط، اللذان يشملان الدين والتقوى اللذان يمنعانه من الكذب، والحفظ وقوة الذاكرة الذي يمنعه من الخطأ والنسيان.

وإذا كانت هذه القواعد والضوابط تضمن سلامة السند فقد وقفوا عند نقد المتن ووضعوا له قواعد وضوابط كذلك، وقد بلغت العلوم التي تهتم بنقد المتن تسعة علوم[٦٥].

كما أنهم بعد ذلك كله جعلوا مخالفة الحديث الصحيح السند والمتن للمنقول الثابت أو الأصول المتفق عليها من الدين، أو المعقول، او المشاهد والمحسوس، علامة على وضعه وردّوه لذلك[٦٦].

وقد بلغ عدد العلوم التي اشتمل عليها علم مصطلح الحديث أربعةً وستين نوعاً[٦٧]، وبعضهم زاد على ذلك، وتدل هذه الأنواع الكثيرة على مدى الجهد الذي بذله المحدثون من أجل حفظ السنة، وعلى مدى دقة منهجهم في نقد الروايات

والأخبار، وهذا كله بعض ثمرات اعتماد أسلوب الرواية.

كل هذا كان ثمرة للحاجة لإثبات صحة الأحاديث المروية، ولو اعتمد أسلوب آخر كالكتابة لما ظهر هذا كله، فالقرآن الكريم مثلاً لم يحتج إلى إثبات صحته لأنه نقل بالكتابة وبالتواتر،فلم يضع المسلمون علماً يُعنى بإثبات صحة نقل القرآن الكريم، كما هو الحال بالنسبة للسنة النبوية. ولو اعتمدت الكتابة لحفظ السنة النبوية لم تظهر الحاجة إلى مثل هذا العلم، ولاكتفى المسلمون بما عند الأمم من قواعد عامة لدراسة التاريخ ونقده والفرق هائل بين علم مصطلح الحديث، وبين مناهج دراسة التاريخ، فضلاً عن كونها كلها حديثة النشأة.

٥- الثروة العلمية الهائلة التي نتجت عن اعتماد أسلوب الرواية:

بسبب اعتماد أسلوب الرواية، ومن أجل الحفاظ على السنة النبوية المشرفة ظهرت جملة من العلوم، نتج عنها ثروة علمية هائلة أفادت منها الأمة كثيراً، ما كان لها أن تنتجها لولا هذا الأسلوب.

فمن ذلك اعتماد الإسناد، ولم يكونوا يسألون عنه حتى فتنة استشهاد عثمان رضي الله عنه، وقد جعلوه ديناً، قال ابن المبارك رحمه الله «الإسناد عندي من الدين، ولولا الإسناد لقال من شاء ما شاء، ولكن إذا قيل له من حدثك؟ بقي»(٦٨) أي بقي ساكتاً مبهوتاً.

والرواية بالإسناد من الخصائص التي خص الله بها أمة الإسلام(٦٩) قال الشيخ أبو غدة رحمه الله «والإسناد خصيصة فاضلة من خصائص الأمة المحمدية، لم يؤتها أحد من الأمم قبلها، وهو من الدين بموقع عظيم ومكان رفيع، تكاثرت في بيان شأنه وأهميته وفضله كلمات العلماء، وتعددت وتنوعت أقوالهم في تعظيم أمره، ومن خيرها وأدقها تشخيصاً لموقع الإسناد كلمة الإمام عبد الله بن المبارك رضي الله عنه»(٧٠).

ويعد الإسناد الأساس الذي نتج عنه وترتب عليه عدد من العلوم «وبإدخال الإسناد في نقل الأحاديث النبوية نشأ علم جديد، لا مثيل له من قبل ولا من بعد، ألا وهو علم الجرح والتعديل، وذلك لتقويم الرواة وبالتالي تقويم الأحاديث التي جاءت

عن طريق هؤلاء الرواة»[٧١].

وعلم الجرح والتعديل «علم يُبحث فيه عن جرح الرواة وتعديلهم بألفاظ مخصوصة»[٧٢] أو هو علم بالأوصاف والشروط والقواعد التي بناء على توافرها في الراوي تقبل روايته أو ترد.

وقد صنف العلماء في الجرح والتعديل مصنفات كثيرة، ونبغ في هذا العلم نابغون معدودون، صنف فيهم الحافظ الذهبي مصنفاً خاصاً، ذكر فيه الحفاظ النقاد طبقة طبقة، منذ عصر الصحابة إلى زمانه وقد بلغوا عنده سبعمائة وخمسة عشر ناقداً[٧٣].

وقد توزعت هذه القواعد في كتب المصطلح وكتب العلل وكتب الرجال وكتب الشروح وغيرها، حتى جمعها في مصنف مستقل مميز الأمام اللكنوي رحمه الله[٧٤].

ثم جاء الحافظ السخاوي فذكر علماء الجرح والتعديل في كتابه «الإعلان بالتوبيخ لمن ذم أهل التاريخ" فبلغوا عنده مائتين وعشرة من النقاد[٧٥].

ومن العلوم التي نتجت عن الرواية والأسانيد والجرح والتعديل، علم الرجال وأحوال الرواة، وهو علم يُعنى بتراجم الرجال وبيان أسمائهم وتواريخهم وأخبارهم وأحوالهم من حيث القبول والرد. وإذا كان علم الجرح والتعديل يختص بالقواعد النقدية للرواة، فإن علم الرجال هو الذي يقدم المعلومات التي تتحقق بناء عليها قواعد القبول في الراوي فيقبل، أو لا تتحقق فيه فيرد.

وقد بين الحافظ الذهبي أهمية علم الرجال ونقل كلمة نفيسة عن علي بن المدني قال: «الفقه في معاني الحديث نصف العلم، ومعرفة الرجال نصف العلم»[٧٦].

وقد شمل التأليف في الرجال والرواة عدداً هائلاً من المصنفات تفنن فيها المصنفون لتيسير الوصول إلى تراجم الرواة، فصنفوا في الصحابة، وفي التابعين، وفي الثقات، وفي الضعفاء، وفي الأسماء والكنى، وفي الأنساب والألقاب، وفي الوفيات، وفي الأوطان، وفي الطبقات، وعلى أساس علل مروياتهم، كما صنفوا في الرواة عامة، وفي رواة كتب مخصوصة، وقد ذكر من ذلك الكتاني شيئاً[٧٧]، وقد

فاته الكثير، على سعته وشموله[٧٨].

ثم علم مصطلح الحديث وهو يعنى بالحديث رواية ودراية، فالرواية تعنى بنقل كل ما أضيف إلى النبي صلى الله عليه وسلم، أما علم الحديث دراية وهو المراد عند الإطلاق «فهو علم يعرف به حال الراوي والمروي من حيث القبول والرد»[٧٩].

وقد بدأ التصنيف في هذا العلم على يد علي بن المديني والشافعي، ثم ظهر في بعض كتب الحديث كمقدمة الأمام مسلم على صحيحه، وكتاب العلل على جامع الترمذي، ورسالة أبي داود إلى أهل مكة، ثم ظهرت المصنفات الجامعة في القرن الثالث وما بعده وهي كثيرة لا تكاد تحصى، وقد ذكر الكثير منها الكتاني في رسالته[٨٠] وبعضها جامع لكل أنواع علوم الحديث وبعضها خاص بعلم أو أكثر من هذه العلوم[٨١].

وخلاصة القول أن اعتماد أسلوب الرواية لحفظ السنة أورث ثروة علمية هائلة، ما كان لنا أن نحصل عليها لولا الرواية، وبناء عليه فإن المكتبة الحديثة بلغت من الكثرة في الكم والنوع حداً لم يبلغه علم آخر من العلوم التي أنتجتها هذه الأمة، كل ذلك للحفاظ على السنة وصيانتها من الوضع والدخيل.

الخاتمة ونتائج البحث:

١. كان اعتماد أسلوب الرواية لحفظ السنة اختياراً نبوياً مقصوداً وكانت له آثار إيجابية على السنة النبوية من حيث حفظها وسلامة نقلها.

٢. عدم دقة النظرة السلبية إلى تأخر كتابة وتدوين السنة النبوية حتى نهاية القرن الهجري الأول.

٣. الجهود العظيمة التي بذلها علماء هذه الأمة لصيانة السنة النبوية وحفظها.

٤. المنهجية العلمية التي أسسها المسلمون لحفظ السنة وسلامة نقل الأخبار ودقة نقدها، وقد عرفت هذه الأمة وتميزت بهذه المنهجية المتمثلة في علوم الحديث.

٥. الآثار التي أفادتها السنة النبوية من اعتماد أسلوب الرواية في العصر الأول دون أسلوب الكتابة، وذلك يتمثل في منهج النقد عند المحدثين، وابتكار أسلوب

الإسناد، وعلم الجرح والتعديل، وعلم الرجال، وانتشار السنة والعمل بها، وحفز الأمة لصيانتها وحفظها وتبليغها.

الهوامش:

(١) في مكانة السنة انظر: الشافعي، محمد بن ادريس، الرسالة، تحقيق احمد شاكر، المكتبة العلمية، بيروت، ص ٢١ وما بعدها. والقرطبي، يوسف بن عبد البر، جامع بيان العلم وفضله، دار الكتب الحديثة، القاهرة، ١٩٧٥ ص ٤٩١ وما بعدها.

(٢) سورة النجم آية (٤).

(٣) انظر الخطيب، محمد عجاج، السنة قبل التدوين ط١، مكتبة وهبة، القاهرة، ١٩٦٣م ص ٢٩-١٧٦، ص ٢٩٣-٣٨١.

(٤) ابن كثير، اسماعيل، اختصار علوم الحديث، تحقيق احمد شاكر، دار الكتب العلمية، بيروت، وانظر حاشية احمد شاكر ص ١٣٢-١٣٣.

(٥) انظر قوله تعالى: «هو الذي بعث في الأميين رسولاً منهم...» سورة الجمعة: ٢ وقول الرسول صلى الله عليه وسلم: «إنا أمة أمية لا نكتب ولا نحسب، الشهر هكذا... البخاري، الجامع الصحيح -مع الفتح- تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، ط١ المطبعة السلفية، القاهرة، ١٣٩٠هـ الصيام، باب قول النبي صلى الله عليه وسلم لانكتب ولا نحسب، جـ٥/٢٨-٢٩ ومسلم، الجامع الصحيح تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، ١٩٥٥م، كتاب الصيام، باب وجوب صوم رمضان لرؤية الهلال رقم ١٥، جـ٢/٧٦١.

(٦) انظر قوله تعالى: «الذين يتبعون النبي الأمي...» الأعراف ١٥٧.

(٧) انظر ابن سعد، الطبقات الكبرى مطبعة بريل، ليدن، ١٣٢٢هـ، ٢:٣:١٣٦ وناصر الدين الأسد، مصادر الشعر الجاهلي، دار المعارف، القاهرة، ١٩٥٦م، ص ٤٥ ومحمد عجاج الخطيب، السنة قبل التدوين ص ٢٩٥-٣٠٢.

(٨) انظر القرطبي، يوسف بن عبد البر، جامع بيان العلم وفضله، دار الكتب الحديثة، القاهرة، ١٩٧٥م، ص ٧٩-٨٨ والخطيب، احمد بن علي، تقييد العلم، تحقيق يوسف العش، دار إحياء السنة النبوية دمشق، ١٩٧٥م ص ٢٩-٤٨. والدارمي، عبدالله بن عبد الرحمن، سنن الدارمي، المقدمة، باب من لم ير كتابة العلم، دار إحياء السنة النبوية، دمشق ١/١١٩-١٢٥.

(٩) مسلم، الجامع الصحيح، الزهد، باب التثبت في الحديث، رقم ٣٤٩٣، جـ٤/٢٢٩٨.

(١٠) الترمذي. محمد بن عيسى، الجامع الصحيح تحقيق احمد شاكر، كتاب العلم، ما جاء في كراهية كتابة العلم ح رقم ٢٦٦٥ ، طا البابي الحلبي، القاهرة، ١٩٦٥، جـ٥/٣٨.

(١١) الشيباني،أحمد بن حنبل، المسند تحقيق أحمد شاكر، دار المعارف، القاهرة ١٢/٢-١٣، والخطيب، تقييد العلم ص ٣٤.

(١٢) انظر في ذلك، الدارمي، السنن المقدمة، باب من رخص في كتاب العلم ١٢٥/١-١٣٠، والخطيب، تقييد اعلم ص ٦٤-٨٦، وابن عبد البر، جامع بيان العلم ص ٨٩ وما بعدها.

(١٣) الدارمي، السنن، المقدمة، باب من رخص في كتابة العلم، ١٢٥/١. ١٢٦، وانظر طرق الحديث في: الخطيب، تقييد العلم ص ٧٤-٨٣، وابن عبد البر، جامع بيان العلم، ص ٧١.

(١٤) البخاري، الجامع الصحيح -مع الفتح-، كتاب العلم، باب كتابة العلم، رقم ١١٢ جـ١/٢٠٥ والامام احمد، المسند ٢/٢٣٥.

(١٥) البخاري، الجامع الصحيح -مع الفتح- كتاب العلم، باب كتابة العلم، رقم ١١١، جـ١/٢٠٨ومسلم، الجامع الصحيح، الوصية، باب ترك الوصية لمن ليس له شيء، رقم ١٦٣٧ ٣/١٢٥٧-١٢٥٩.

(١٦) الشافعي، الرسالة، ص ٤١٨، وابن هشام، عبدالملك، السيرة النبوية، تحقيق السقا ورفاقه، دار الكنوز الأدبية القاهرة ٤/٦٠٧.

(١٧) النسائي، احمد بن شعيب، السنن، المكتبة التجارية، القاهرة، ١٩٣٠م، جـ ٢/٢٥١. والحاكم النيسابوري، محمد بن عبدالله، دار الفكر، بيروت ١٩٧٨م، جـ١/٣٩٥.

(١٨) البخاري، الجامع الصحيح -مع الفتح- كتاب العلم، باب كتابة العلم رقم ١١٣، جـ١/٢٠٦.

(١٩) الترمذي الجامع، كتاب العلم، ما جاء في الرخصة فيه، رقم ٢٦٦٦ ٣٩/٥، وضعفه.

(٢٠) الخطيب، تقييد العلم ص ٧٢، وقد ضعفه محمد رشيد رضا في مجلة المنار ٧٦٣/١٠-٧٦٦، القاهرة بحث له عن كتابة الحديث.

(٢١) المصدر السابق ص ٦٩، وقد ضعفه محمد رشيد رضا في المنار ٧٦٣/١٠ وذكر له طريقاً أخر. وصححه محمد عجاج الخطيب، السنة قبل التدوين ص ٣٠٤-٣٠٥ في الحاشية.

(٢٢) أحمد شاكر، الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث، ط٢، دار الكتب العلمية، بيروت ص ١٣٣، وأبو شبهة، محمد، دفاع عن السنة، دار للواء، الرياض، ١٩٨٧م ص ٢١.

(٢٣) الخطيب، تقييد العلم ص ٦٤-٦٥.

(٢٤) المصدر السابق ص ٤٩-٧٥.

(٢٥) المصدر السابق ص ٤٩-٦٣.

(٢٦) السيوطي، جلال الدين، تدريب الراوي بشرح تقريب النواوي القاهرة ١٩٦٦م ٩٢/١، والخطيب البغدادي، تقييد العلم ٢١-٤٤ الخطيب، السنة قبل التدوين ص ٣٠٩-٣١٦.

(٢٧) الخطيب، تقييد العلم ص ٦٥-٩٨، والمصارد السابقة.

(٢٨) الخطيب البعدادي، الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع مكتبة المعارف، الرياض، ١٩٨٣، ٢٢٨/١-٢٤٩ ومحمد عجاج الخطيب، السنة قبل التدوين ص ٣١٦.

(٢٩) الذهبي، محمد بن احمد، تذكرة الحفاظ، دار إحياء التراث، بيروت ١٣٧٤هـ جـ١/٥.

(٣٠) ابن سعد، محمد، الطبقات الكبرى جـ٣، ق١، ص ٢٠٦ والخطيب، تقييد العلم ص ٤٩-٥١.

(٣١)الخطيب، تقييد العلم ص ٨٧ وما بعدها.

(٣٢) ابن سعد، الطبقات الكبرى جـ٢: ق١٣٤/٢، جـ٨/ ٣٥٣، والخطيب،تقييد العلم، ص ١٠٥، والدارمي، السنن، المقدمة، باب من رخص في كتابة العلم ١٢٦/١.

(٣٣) ابن حجر العسقلاني، فتح الباري ١٦٥/١.

(٣٤)سورة المائدة آية ٣.

(٣٥) سورة الاسراء آية ١٥.

(٣٦) ابن حزم علي بن أحمد، الإحكام في أصول الأحكام ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٨٥، جـ١/١٢٢.

(٣٧) البخاري، الصحيح، العلم، باب ما كان النبي يتخولهم بالموعظة، رقم ٦٨، ط١٦٢/١.

(٣٨) البخاري، الصحيح، كتاب المناقب باب صفة النبي، رقم ٣٥٦٧.٣٥٦٨، جـ٦/٥٦٧، السجستاني، سليمان بن الأشعث، سنن أبي داود تحقيق الدعاس، كتاب العلم، باب في سرد العلم رقم ٣٦٥٤، ٣٦٥٥، ط١ دار الحديث، حمص، ١٩٧٣ جـ٤/٦٤-٦٥.

(٣٩) أبو شهبة، محمد، دفاع عن السنة، ص ١٨، و الأعظمي، محمد مصطفى، دراسات في الحديث النبوي وتاريخ تدوينه، المكتب الاسلامي، بيروت، ١٩٨٥م. ٢/٣٣٠-٣٣٢.

(٤٠) صحيح البخاري، كتاب العلم، باب التناوب في العلم رقم ٨٩، جـ١/١٨٥.

(٤١) الذهبي، تذكرة الحفاظ ترجمة أبي بكر وعمر وعلي١/٢-١٣.

(٤٢) فتح الباري، شرح صحيح البخاري، ٣٢١/١٣ ومسلم الجامع الصحيح، المقدمة ١٣/١.

(٤٣) النيسابوري، مسلم، مقدمة الجامع الصحيح ١٥/١.

(٤٤) انظر في هذه المسألة:

العسقلاني، ابن حجر، النكت على ابن الصلاح ط١، الجامعة الاسلامية، المدنية ١٩٨٤م، ٤٩٤/١-٤٩٥، السخاوي، محمد بن عبد الرحمن، فتح المغيث، ط٢ المكتبة السلفية، المدينة ١٩٦٨ ٢٦٨/١، ابو غدة، عبد الفتاح، تعليقاته على الأجوبة الفاضلة للكنوي، واللكنوي، محمد عبدالحي، الأجوبة الفاضلة للاسئلة العشرة الكاملة ص ٥١-٥٢، مكتب المطبوعات الاسلامية، حلب ص ٢٢٨-٢٣٨.

(٤٥) انظر الترمذي، الجامع، الكتب التي تتعلق بالأحكام وانظر، نور الدين عتر، الإمام الترمذي والموازنة بين جامعه و بين الصحيحين، ط١ مطبعة لجنة التأليف والنشر، دمشق، ١٩٧٠م ص ٣٤٠ وما بعدها.

(٤٦) الدارمي سنن الدارمي المقدمة، باب من هاب الفتيا مخافة السقط، ٨٥/١.

(٤٧) الخطيب، تقييد العلم ص ٥٨-٥٩.

(٤٨) رواه مسلم وغيره، الصحيح، الإيمان، باب الدليل على أن من مات على التوحيد دخل الجنة، رقم ٥٣، جـ٦١/١.

(٤٩) ابو داود، السنن، العلم، فضل نشر العلم رقم ٣٦٦٠ جـ٢.٦٨/٤/٢٨٩، والترمذي، الجامع، العلم، الحث على تبليغ العلم، رقم ٢٦٥٨ وحسنّه، ٣٣/٥-٣٤، وابن ماجة، محمد بن يزيد، السنن، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، مطبعة البابي الحلبي، القاهرة، ١٩٧٢م، المقدمة، رقم ٢٣٠ ط٨٤/١.

(٥٠) رواه ابن ماجه وغيره، السنن، المقدمة، باب من بلغ علما، رقم ٢٣٣، جـ٨٥/١.

(٥١) رواه الدارمي وغيره، السنن، المقدمة، باب البلاغ عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ١٣٦/١.

(٥٢) البخاري، الصحيح، كتاب أخبار الآحاد، باب وصاة النبي وفود العرب أن يبلغوا من وراءهم، رقم ٧٢٦٦جـ٢٤٢/١٣.

(٥٣) البخاري، الصحيح، كتاب أخبار الآحاد، باب إجازة خبر الواحد، رقم ٧٢٤٦ جـ٢٣١/١٣.

(٥٤) الأعظمي دراسات في الحديث النبوي ٣٣٢/٢.

(٥٥) الخطيب البغدادي، الرحلة في طلب العلم دار الكتب العلمية، بيروت ص ٧١ وما بعدها.

(٥٦) انظر ص ١٤-١٥ من هذا البحث.

(٥٦) الاعظمي، دراسات في الحديث النبوي ٤١٤/٢.

(٥٨) الاعظمي، دراسات في الحديث النبوي ٢/..٤٣٩.

(٥٩) الترمذي، كتاب الزكاة، باب إذا أديت الزكاة فقد قضيت ما عليك، رقم ٦١٨جـ٤/٣.

(٦٠) عبد السلام هارون، تحقيق النصوص ونشرها، ط٤، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٧٧م، ص ٤٢-٦٥.

(٦١) البخاري، الصحيح، أخبار الآحاد، باب إجازة خبر الواحد، رقم ٧٢٤٦، جـ١٣/٢٣١.

(٦٢) البخاري، الصحيح، أخبار الآحاد، باب وصاة النبي وفود العرب أن يبلغوا من وراءهم رقم ٧٢٦٦، جـ١٣/٢٤٢.

(٦٣) انظر: السباعي: مصطفى، السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي، المكتب الإسلامي، دمشق، ١٩٧٨، ص ١٠٧ وما بعدها.

(٦٤) انظر الأعظمي، دراسات في الحديث النبوي، ٢/٤١٥.

(٦٥) انظر في نقد المتن، الأدلبي، صلاح الدين، منهج نقد المتن عند علماء الحديث النبوي، ط١، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ١٩٨٣م ص ١٩٢-٢٢٢.

(٦٦) العسقلاني، ابن حجر، النكت على ابن الصلاح، جـ٢/٨٤٤-٨٤٧. والدميني، مسفر عزم الله، مقاييس نقد متون السنة، ط١، الناشر هو الباحث الرياض، ١٩٨٤م ص ١٩٣-٢٣٨، ٤٥١-٤٧٢ وانظر الموضوعات لابن الجوزي المكتبة السلفية-المدنية، ١٩٦٦م جـ١/٩٩.

(٦٧) ابن الصلاح، عثمان، علوم الحديث تحقيق نور الدين عتر، المدينة.

(٦٨) الخطيب البغداي، تاريخ بغداد، مكتبة السعادة، القاهرة، ١٣٤٩هـ جـ٦/١٦٦.

(٦٩) انظر: ابن حزم، الفصل في الملل والأهواء والنحل، مطبعة صبيح، القاهرة، ٢/٨٢-٨٥.

(٧٠) أبو غدة، عبد الفتاح، لمحات من تاريخ السنة وعلوم الحديث، المطبوعات الإسلامية، بيروت، ١٩٨٤م ص ٧٥.

(٧١) الأعظمي، دراسات في الحديث النبوي ٢/٣٩١.

(٧٢) حاجي خليفة، كشف الظنون عن أسماء الكتب والفنون، مكتبة المثنى، بغداد، ١/٥٨٢.

(٧٣) الذهبي، ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل. تحقيق أبي غدة، مكتب المطبوعات الاسلامية، حلب.

(٧٤) أبو الحسنات اللكنوي، الرفع والتكميل في الجرح والتعديل، تحقيق أبي غدة، مطبوعات المكتب الإسلامي.

(٧٥) السخاوي، الإعلان بالتوبيخ لمن ذم أهل التاريخ، طبعة القدسي، القاهرة، ص ١٦٣وما بعدها. وانظر أبو غدة، أربع رسائل في الجرح والتعديل، بيروت.

(٧٦) الخزرجي، أحمد بن عبد الله، خلاصة تذهيب تهذيب الكمال (للذهبي) مقدمة المحقق أبي

غدة، المطبوعات الإسلامية بيروت، ص ٤.

(٧٧) الكتاني، محمد بن جعفر، الرسالة المستطرفة في مشهور كتب السنة المشوفة، درا الفكر، دمشق، ١٩٦٤م ص ١٢٨-١٤٨، ٢٠٥-٢١٤.

(٧٨) أبو غدة، لمحات من تاريخ السنة وعلوم الحديث، ص ٨١.

(٧٩) الانصاري، زكريا، فتح الباقي بشرح ألفية العراقي، فاس، ١٣٥٤هـ، ٧/١.

(٨٠) الكتاني، الرسالة المستطرفة ص ١٤٢ وما بعدها.

(٨١) السباعي، السنة ومكانتها في التشريع الاسلامي، ص ١١٣-١٢٠.